المملكة المغربية

الأمانة العامة للحكومة

اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية

الرأي رقم 78 بتاريخ 19 شتنبر 2023

بشأن إقصاء عرض مالي لشركة منافسة

اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية،

بناء على الشكاية المتوصل بها من شركة «.....» بتاريخ 23 يناير 2023 ؛

وعلى الرسالة الجوابية للمكتب .....، المتوصل بها بتاريخ 24 يوليوز 2023 وما أرفق بها من وثائق؛

وعلى النظام الخاص بمشتريات المكتب .....؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.867 الصادر في 7 ذي الحجة 1436(21 سبتمبر 2015) المتعلق باللجنة الوطنية للطلبيات العمومية كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبعد دراسة عناصر التقرير المقدم من طرف المقرر العام إلى الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبيات العمومية؛

وبعد مداولة الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبيات العمومية خلال الجلسة المغلقة المنعقدة بتاريخ 19 شتنبر 2023.

أولا: المعطيات

بواسطة شكايتها المشار إليها أعلاه، تعرض شركة «.....» أنها قد شاركت في طلب العروض رقم .....2022/ المعلن عنه من طرف المديرية الجهوية للمكتب ..... – .....، والمتعلق بأشغال صيانة شبكات وقنوات التزود بالماء الصالح للشرب لمراكز ..... التابعة لعمالة ..... وأنها فوجئت بإقصاء عرضها بحجة عدم وجود تطابق بين الأثمان بالأرقام والأثمان بالحروف، وذلك رغم توجيهها إلى لجنة طلب العروض، بواسطة فاكس، إخبارا مفاده أن الأمر مجرد خطأ مادي بديهي لكون المشتكية لم تغفل أي عنصر من عناصر جدول الأثمان التفصيلي ولا يوجد خطأ على مستوى عمليات الحساب بالجدول المذكور مقارنة بعقد الالتزام.

ونازعت المشتكية في هذا الإقصاء متشبتة بكون الخطأ الذي أثارته لجنة طلب العروض هو خطأ بديهي وأن الأثمان الأحادية بالأرقام تطابق المادة 21 من نظام المشتريات الخاص بالمكتب الوطني المذكور.

وعليه فقد وجهت اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية بتاريخ 31 يناير 2023 إلى المكتب ..... السالف الذكر، نسخة من هذه الشكاية، طالبة منه موافاتها بموقفه مما جاء في مضمونها.

وفي معرض جوابه، أوضح المكتب ..... أن إقصاء عرض الشركة المشتكية من طرف لجنة طلب العروض، تم طبقا لمقتضيات المادة 40 -8- ب من نظام المشتريات الخاص بالمكتب الوطني المعني، نظرا لكون المشتكية لم تقم بتصحيح الأخطاء المادية المضمنة بعرضها المالي استجابة لطلب لجنة تقييم العروض، وكذا وفقا لمقتضيات الفقرة 4 من المادة I-22 لنظام الاستشارة فيما يخص الشروط العامة.

ثانيا: الاستنتاجات

حيث شاركت المشتكية في طلب العروض موضوع الشكاية وقدمت عرضا ماليا في إطاره، تم إقصاؤه من المشاركة في المنافسة بحجة رفض المشتكية تصحيح الأخطاء المادية التي تضمنها عرضها المالي، بناء على خلاصات لجنة تقييم العروض ووفقا للفقرة 4 من المادة 22 – I من نظام الاستشارة فيما يخص الشروط العامة؛

وحيث خلال مرحلة فحص وتقييم العروض المالية للمتنافسين كما هو مثبت بالمحضر المؤرخ في 30 نونبر 2022، أقصت اللجنة عرض المشتكية بحجة عدم قبولها التصحيحات الواجب إدخالها على عرضها المالي. وحيث بتاريخ 14 دجنبر 2022 وافقت لجنة طلب العروض على تقرير التقييم النهائي للعروض الذي توصلت به، واقترحت على صاحب المشروع المتنافس نائل الصفقة؛

وحيث وجه صاحب المشروع، بواسطة فاكس مؤرخ في 31 غشت 2022، إلى المشتكية إخبارا بشأن تضمين عرضها المالي 21 خطأ ماديا يتعين تصحيحه على مستوى جدول الأثمان التفصيلي فيما يخص عدم تطابق الأثمان بالأرقام مع الأثمان بالحروف، وهو ما لا يمكن اعتباره مجرد خطأ بديهي؛

وحيث أكدت المشتكية توصلها بالفاكس المذكور بتاريخ فاتح شتنبر 2022، كما يتبين من الوثائق المرفقة بجواب صاحب المشروع؛

وحيث وجه صاحب المشروع، بتاريخ 15 دجنبر 2022 إلى الشركة المشتكية، بواسطة فاكس، إخبارا بشأن عدم قبول عرضها نتيجة رفضها إدراج التصحيحات التي تمت موافاتها بها بغرض تضمينها في عرضها المالي، مع الإشارة إلى أنه تم حجز الضمان المؤقت الذي أدلت به المشتكية، طبقا للمادة 21.e من نظام المشتريات الخاص بالمؤسسة المذكورة والتي تنص على أن الضمان المؤقت يظل كسبا للمكتب الوطني إذا لم يقبل المتنافس، الذي قدم أفضل عرض، التصحيحات التي يتعين إدخالها على مستوى عرضه المالي.

ثالثا: رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية

بناء على المعطيات والاستنتاجات المبسوطة أعلاه، ترى اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية أن إقصاء العرض المالي للشركة "....." من المشاركة في طلب العروض رقم .....2/2022/ سليم، وأن شكاية الشركة المشتكية غير مرتكزة على أساس.